

وثيقة الأزهر

حول

مستقبل مصر

رجب ١٤٣٢هـ/ يونية ٢٠١١م

الترجمة للغة الفرنسية

لمى محمود عزب

مراجعة

فريدة جاد الحق

وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر / مشيخة الأزهر؛ ترجمة لى محمود عزب؛
مراجعة فريدة جاد الحق.؛ [تقديم أحمد الطيب].- الإسكندرية، مصر : مكتبة
الإسكندرية، 2012.

ص؛ سم.

تدمك 978-977-452-189-0

١. الإسلام و الدولة -- مصر. ٢. الإسلام و السياسة. أ. عزب، لى محمود. ب. جاد
الحق، فريدة. ج. الطيب، أحمد. د. مشيخة الأزهر هـ العنوان.

ديوي - 322.10962

2012635004

ISBN 978-977-452-189-0

رقم الإيداع 13186/2012

© مشيخة الأزهر - مكتبة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الإمام الأكبر أحمد الطيب؛ شيخ الأزهر في تقديم الوثيقة

إن اللحظة الحاسمة التي تعيشها مصر، لتجعل من أمنها واستقرارها، والحفاظ على مكاسب ثورتها سقفاً تقف عنده كل منازع الفرقة والشتات، وتتوحد تحته كل اختلافات التنوع والتكامل الذي ننشده لوطننا ولمصر في هذا المنعطف التاريخي الحاد. وأصدقكم القول: بأن تنوع الاجتهادات حول استراتيجية المستقبل، إذا تحول إلى تقاطع وتناوب فكري فلن يكون حصاده إلا ثمرًا مُرًّا للوطن ولمصر في حاضرها ومستقبلها. إن الدساتير - في حقيقتها- إنما هي تعبيرٌ صادقٌ عن هُويَّة أُمَّة، وضمير شعب، ومصالح مجتمع، كما أن تنوع الاجتهادات حول البناء السياسي والدستوري القادم لن يكون تنوعًا محمودًا إلا إذا ظل في إطار وحدة الوطن وأهدافه العليا.

والأزهر الشريف - الذي أعلن أكثر من مرة أنه يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء، وأنه يتابع بكل دقة واهتمام أطروحات الجميع حول مستقبل الوطن - يعلن في صراحة ووضوح أنه لا يخوض غمار العمل السياسي، ولا الحزبي ولا السياسة بمفهومها المعتاد، فإن هذا ليس من شأنه ولا ضمن اهتماماته، لكنه يحمل على كاهله دورًا وطنيًا تجذّر في التاريخ، وحَمَلَتْهُ إياه الأُمَّة، للحفاظ على حضارتها الممتدة، وثقافتها الراسخة، وهويتها

التي تأبى الاختراق والنوبان. ومن منطلق هذا الدور الوطني للأزهر، وهذه المسؤولية التي يشعر الأزهر بثقلها ويُدرك أمانتها أمام الله والتاريخ، ندعو أبناء الوطن إلى النظر في التوافق حول «وثيقة الأزهر»؛ كحلٍّ يخرج به الناس من ضيق الاختلاف وخطره، إلى سعة الآفاق الرحبة والتعاون الجاد، من أجل بلدنا جميعًا، وتقديرًا لدماء شهدائنا، وتوضيحات جماهيرنا.

«وثيقة الأزهر» هي مجرد إطار قيَمي يصون أساسيات شعبنا وثوابته، ويعتبر الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوثوب عليها من فريق آخر.

وهذا التوافق يؤهلها لأن تكون وثيقةً يُسترشد بها عند وضع الدستور، وميثاقٍ شرفٍ يلتزم به الجميع طواعيةً واختيارًا، لا يُفرض على أحد، وإنما يترك الأمر فيه للإرادة الشعبية التي يُعبّر عنها الدستور المنتظر.

ولعل هذه اللحظة التاريخية التي نعيشها الآن تُمثل إرهابًا من الجميع بتوافقٍ يتمسك بثوابت مصر، ويصون ثورتها، ويحمي استقلالها، ومصالح شعبها في عالم متغطرس لا يرحم الضعفاء ولا المتناحرين، ولا يُسعدُهُ تماسكُ شعب مصر والتفافهُ حول مصلحته، ووحدته مصيره.

شيخ الأزهر
أحمد محمد الطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف
مكتب شيخ الأزهر

وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر

بمبادرة كريمة من الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، اجتمعت كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية مع عددٍ من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر الشريف، وتدارسوا خلال اجتماعات عدة مقتضيات اللحظة التاريخية الفارقة التي تمر بها مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأهميتها في توجيه مستقبل مصر نحو غاياته النبيلة وحقوق شعبها في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد توافق المجتمعون على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري وتستبصر في سيرها بالخطى الرشيدة، لتصل في النهاية إلى الأطر الفكرية الحاكمة لقواعد المجتمع ونهجه السليم.

واعترافاً من الجميع بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي السديد، فإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحتكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، وتاريخه العلمي والثقافي الذي ارتكز على الأبعاد التالية:

١- البعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنة والجماعة الذي يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المرعية للنصوص الشرعية.

٢- البعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

٣- البعد الحضاري لإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة.

٤- البعد العملي في قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصرية.

٥- البعد الجامع للعلم والريادة والنهضة والثقافة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وقد حرص المجتمعون على أن يستلهموا في مناقشتهم رُوح تراث أعلام الفكر والنهضة والتقدم والإصلاح في الأزهر الشريف، ابتداءً من شيخ الإسلام الشيخ حسن العطار وتلميذه الشيخ رفاعة الطهطاوي، إلى

الإمام محمد عبده وتلاميذه وأئمة المجتهدين من علمائه من أمثال المراغي ومحمد عبد الله دراز ومصطفى عبد الرازق وشلتوت وغيرهم من شيوخ الإسلام وعلمائه إلى يوم الناس هذا.

كما استلهموا في الوقت نفسه إنجازات كبار المثقفين المصريين ممن شاركوا في التطور المعرفي والإنساني، وأسهموا في تشكيل العقل المصري والعربي الحديث في نهضته المتجددة، من رجال الفلسفة والقانون، والأدب والفنون، وغيرها من المعارف التي صاغت الفكر والوجدان والوعي العام، اجتهدوا في كل ذلك وركزوا في وضع القواسم المشتركة بينهم جميعاً، تلك القواسم التي تهدف إلى الغاية السامية التي يرتضيها الجميع من عقلاء الأمة وحكائها، والتي تتمثل في الآتي:

تحديد المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة في المرحلة الدقيقة الراهنة، وذلك في إطار استراتيجية توافقية، ترسّم شكل الدولة العصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، وتدفع بالأمة في طريق الانطلاق نحو التقدم الحضاري، بما يحقق عملية التحول الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعية، ويكفل لمصر دخول عصر إنتاج المعرفة والعلم وتوفير الرخاء والسلم، مع الحفاظ على القيم الروحية والإنسانية والتراث الثقافي؛ وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التي استقرت في وعي الأمة وضمير العلماء والمفكرين من التعرض للإغفال والتشويه أو الغلوّ وسوء التفسير، وصوناً لها من استغلال مختلف التيارات المنحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو أيديولوجية تتنافى مع ثوابت أمتنا ومشاركتها، وتعيد عن نهج الاعتدال والوسطية، وتناقض جوهر الإسلام في الحرية والعدل والمساواة، وتبعد عن سماحة الأديان السماوية كلها.

من هنا نعلنُ توافقنا - نحن المجتمعين - على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التي تتمثل أساسًا في عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين، ونجملها في المحاور التالية:

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويجدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام — لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه — ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانيًا: اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمي للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شؤون الدولة

بالقانون - والقانون وحده - وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.

رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتناذب والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة في حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشدان الخير للإنسانية كلها.

سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أية مُعَوَّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف

أشكالها، دون تسفيهٍ لثقافة الشعب أو تشويهٍ لتقاليده الأصيلة، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.

سابعًا: اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.

ثامنًا: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية على أن يأتي ذلك على رأس الأولويات التي يتبناها شعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والمجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعًا.

تاسعًا: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودائرتها الإفريقية والعالمية، ومناصرة الحق الفلسطيني، والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية، واسترجاع الدور القيادي التاريخي على أساس التعاون على الخير المشترك، وتحقيق مصلحة الشعوب في إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية، والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم.

عاشراً: تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وعودة «هيئة كبار العلماء» واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهرية؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء.

حادي عشر: اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بأداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

ويُهيَّب علماء الأزهر والمثقفون المشاركون في إعداد هذه الوثيقة بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن تلتزم بالعمل على تقدم مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في إطار المحددات الأساسية التي وردت في هذا البيان.

والله الموفق لما فيه خير الأمة.

مشيخة الأزهر

١٧ من رجب سنة ١٤٣٢هـ

١٩ من يونيو سنة ٢٠١١م

ترجمة
وثيقة الأزهر
حول مستقبل مصر

باللغة الفرنسية

لمى محمود عذب

mahmoudazab62@yahoo.fr

مراجعة

فريدة جاد الحق

fgadelhak@yahoo.com

réflexion moderne ; et ce, sans porter atteinte au droit de tout un chacun d'exprimer son opinion lorsque celle-ci est basée sur les normes scientifiques requises et à condition de respecter l'esprit de dialogue et le consensus des savants de la Nation.

Les oulémas d'al-Azhar et les intellectuels ayant participé à la rédaction de la présente déclaration font appel à tous les partis et courants politiques égyptiens pour travailler main dans la main au progrès politique, économique et social de l'Egypte dans le cadre des recommandations ci-dessus formulées.

Que Dieu nous guide vers le bien de la Nation.

Rectorat d'al-Azhar
17 rajab 1432 de l'hégire/19 juin 2011

Huitièmement : redéfinir les priorités dans la réalisation du développement et de la justice sociale ; lutter contre le despotisme, la corruption et le chômage ; laisser libre cours aux énergies innovantes de la société dans les domaines économique, social, culturel et médiatique comme priorité pour la renaissance de notre peuple ; établir un véritable régime d'assurance médicale en ce qui constitue le devoir de l'Etat envers tous les citoyens.

Neuvièmement : établir des liens solides entre l'Egypte d'une part et les pays arabes, le monde islamique, l'Afrique et le monde entier d'autre part ; soutenir la cause palestinienne ; sauvegarder la souveraineté égyptienne en retrouvant le rôle historique de leader du pays ; et ce, sur une base de coopération pour le bien commun des peuples, dans une relation d'égal à égal et de totale autonomie, en contribuant aux nobles efforts de l'humanité pour le progrès, la protection de l'environnement et l'instauration d'une paix juste et durable entre les nations.

Dixièmement : soutenir l'indépendance de l'institution azharite, notamment à travers le retour de l'« Aréopage des Grands Oulémas » qui prendrait en charge la nomination du Grand Imam et œuvrerait pour la refonte des cursus pédagogiques azharites, afin qu'al-Azhar puisse retrouver son rôle fondamental dans la formation de la pensée ainsi que son vaste rayonnement à l'échelle internationale.

Onzièmement : considérer al-Azhar comme seule instance compétente constituant une référence en matière d'affaires islamiques, notamment pour les sciences islamiques, le patrimoine, l'interprétation jurisprudentielle et la

sans aucune distinction pour ce qui est des droits et des devoirs de tous les citoyens.

Cinquièmement : affirmer l'engagement au respect des chartes et des décisions internationales ainsi qu'à celui des grandes réalisations civilisationnelles ; et ce en termes de rapports humains en accord avec les principes de tolérance de la culture arabo-islamique et la longue expérience civilisationnelle du peuple égyptien acquise au fil des différentes périodes de son histoire et à travers les modèles de cohabitation pacifique et l'aspiration du bien à l'humanité entière.

Sixièmement : veiller au respect de la dignité et de l'honneur de la Nation égyptienne ; assurer l'entière protection et le total respect des lieux de culte pour les adeptes des trois religions monothéistes ; garantir la libre pratique de tous les cultes religieux sans aucun obstacle ; respecter tous les signes culturels sous toutes leurs formes, sans porter atteinte à la culture du peuple et à ses traditions authentiques ; veiller au respect de la liberté d'expression et de création dans les domaines artistique et littéraire, dans le cadre du système des valeurs civilisationnelles de notre Nation.

Septièmement : considérer l'enseignement, la recherche scientifique et l'entrée dans l'ère du savoir comme seul moyen de réaliser le progrès de l'Égypte, en déployant tous les efforts nécessaires pour rattraper le retard enregistré dans ce domaine et en mobilisant les énergies de la société tout entière dans le but de mettre fin à l'analphabétisme, faire le meilleur investissement possible dans les ressources humaines et réaliser les grands projets à venir.

les intérêts de la Nation, à condition que les principes globaux de la sharia soient respectés comme principale source de la législation, tout en garantissant aux adeptes des autres religions monothéistes le recours à leurs propres textes religieux législatifs en matière d'état civil.

Deuxièmement : adopter un régime démocratique, basé sur le suffrage universel direct, forme moderne reconnue pour la réalisation des principes de la shura ; ce qui garantit le pluralisme, le transfert pacifique du pouvoir, la définition des compétences, le contrôle des performances, la responsabilité des dirigeants devant les représentants du peuple ainsi que le respect de l'intérêt général quant à la législation, la prise de décision, la gestion de l'Etat selon le droit, et le droit seul, la lutte contre la corruption, la réalisation de la transparence et la liberté d'accès à l'information et sa diffusion.

Troisièmement : s'engager au respect du système de libertés fondamentales de pensée et d'opinion, dans un total respect des droits de l'homme, de la femme et de l'enfant ; et confirmer le principe de pluralité et le respect de toutes les religions monothéistes, tout en définissant la citoyenneté comme seul critère de responsabilité au sein de la société.

Quatrièmement : respecter la culture de la différence et l'esprit de dialogue ; éviter toute accusation d'apostasie ou de trahison ainsi que l'instrumentalisation de la religion aux fins de créer la discorde et l'hostilité entre les citoyens ; criminaliser l'incitation à la haine confessionnelle ou raciale. Adopter le dialogue et le respect mutuel dans la relation entre les différentes composantes du peuple,

dénominateurs communs qui assurent la stabilité de celle-ci. Ces slogans font dévier du chemin de la modération, la voie du « wasat », et sont en contradiction avec l'essence même de l'Islam en ce que ce dernier porte de valeurs de liberté, d'égalité et de justice. Ils nous entraînent alors bien loin de la tolérance prônée par toutes les religions monothéistes.

Partant de là, nous déclarons notre accord, nous les participants à ces réunions, quant aux principes nécessaires pour définir la nature de la référence à l'Islam, représentée en des problématiques essentielles dégagées des textes authentiques et fondateurs de la sharia, ceux-ci reflétant une juste appréhension de la religion. Ces principes ont été résumés dans les axes suivants :

Premièrement : soutenir la création d'un Etat national constitutionnel démocratique et moderne, fondé sur une constitution approuvée par la Nation, laquelle assure la séparation des pouvoirs et des différentes institutions juridiques gérantes. Cette constitution doit définir le cadre d'exercice du pouvoir, garantir les droits et les devoirs de tous les citoyens dans l'égalité la plus complète, de manière à ce que le pouvoir législatif soit entre les mains des députés du peuple, en accord avec les justes concepts de l'Islam. En effet, l'Islam n'a jamais connu, ni dans son système législatif, ni dans sa civilisation, ni dans son histoire, ce que d'autres cultures ont pu connaître en termes d'Etat ecclésiastique théocratique à caractère despotique dont l'humanité a souffert au cours de certaines périodes de l'histoire. Bien au contraire, il a laissé à l'homme la gestion de la société et le choix des mécanismes et des institutions qui lui permettraient de réaliser

Ils se sont également inspirés des réalisations des grands intellectuels égyptiens ayant participé au progrès de la connaissance et de l'humanité, et contribué à former la pensée égyptienne et arabe moderne en perpétuelle renaissance. Ces sources d'inspiration renvoient aussi bien aux grands philosophes, hommes de lettres et de droit, artistes et spécialistes d'autres disciplines ayant participé à la formation de la pensée et de la conscience collective égyptienne et arabe.

Ce faisant, les participants se sont basés sur des dénominateurs communs pour réaliser de nobles objectifs agréés par les sages de la Nation, lesquels peuvent être résumés comme suit :

Déterminer les principes qui régissent la compréhension de la relation entre l'Islam et l'Etat durant la période exceptionnelle que traverse l'Egypte actuellement ; et ce, dans le cadre d'une stratégie consensuelle définissant l'Etat moderne auquel aspirent les Egyptiens ainsi que le régime politique adéquat, et faisant avancer le pays vers le progrès civilisationnel. Ainsi, serait assurée une transition démocratique qui garantisse la justice sociale et permette le passage de l'Egypte à l'ère de la production de la connaissance et du savoir, une ère de paix et de prospérité, protégeant de la sorte les valeurs spirituelles et humaines ainsi que le patrimoine culturel. Il s'agit, en effet, de préserver les principes islamiques ancrés dans la conscience de la Nation et dans celle des savants et des penseurs, de manière à ce que ces principes ne soient pas l'objet d'omissions, de distorsions, d'excès ou d'interprétations erronées, et pour éviter leur instrumentalisation par des courants déviants prêts à brandir des slogans confessionnels ou idéologiques en opposition avec les constantes de notre Nation et des

voyant en elle un phare dont la lumière serait propre à mieux cerner la relation entre la religion et l'Etat ; et mettre en place une juste politique législative, partant de sa longue expérience ainsi que de son histoire scientifique et culturelle, articulée autour des dimensions suivantes :

1. la dimension jurisprudentielle visant à la renaissance des sciences religieuses et à leur renouvellement, conformément à la sunna reconnue par la communauté (Ahl al-sunna wal jamaa), conjuguant raison et tradition et révélant les principes d'interprétation des textes en matière de législation ;
2. la dimension historique du rôle d'al-Azhar dans le mouvement national de lutte pour la liberté et l'indépendance de l'Egypte ;
3. la dimension civilisationnelle de renaissance des sciences naturelles, des lettres et des arts dans toute leur diversité ;
4. la dimension sociale dans son aspect pragmatique visant à former les leaders d'opinion dans la société égyptienne ;
5. la dimension conciliant science, leadership, renaissance et culture dans les pays arabes et le monde islamique.

A travers les débats, les participants ont tenu à s'inspirer du patrimoine des grands noms de la pensée, de la renaissance, du progrès et de la réforme à al-Azhar, notamment celui du cheikh Hasan al-Attar et de son disciple le cheikh Rifaa al-Tahtawi, celui de l'imam Muhammad Abduh et de ses disciples et grands imams al-Maraghi, Muhammad Abdullah Diraz, Mustafa Abd al-Raziq et Shaltout de même que celui d'autres grands cheikhs et savants de l'Islam.

Au nom de Dieu clément et miséricordieux

Institution d'al-Azhar

Bureau du Grand Imam d'al-Azhar

Déclaration d'al-Azhar sur l'avenir de l'Égypte

Sur l'initiative de Dr Ahmed al-Tayyeb, Grand Imam d'al-Azhar, un groupe d'intellectuels égyptiens provenant de tous les horizons idéologiques et religieux s'est associé aux grands oulémas d'al-Azhar pour étudier au cours d'une série de réunions les exigences du moment tournant que traverse l'Égypte depuis la Révolution du 25 janvier 2011, constituant une orientation capitale de l'avenir de l'Égypte vers la réalisation de ses nobles objectifs et le respect du droit du peuple égyptien à la liberté, à la dignité, à l'égalité et à la justice sociale.

Les participants se sont mis d'accord sur la nécessité de bâtir l'avenir de la patrie dans le respect de principes universels, lesquels seront discutés par les différentes autorités de la société égyptienne, tout en avançant de manière rationnelle afin d'aboutir aux cadres conceptuels qui régiraient la société et l'évolution de celle-ci dans la bonne voie.

Reconnaissant à l'unanimité le rôle leader d'al-Azhar dans le développement d'une pensée islamique modérée, les participants ont souligné l'importance de cette institution,

Déclaration d'al-Azhar sur l'avenir de l'Egypte

Rajab 1432 de l'hégire/Juin 2011